الفلسطينية، لا تمثل وحدنا الشعب الفلسطيني بالكامل، كذلك لا يجوز ان تدعي أي جهة أخرى انها تمثل هذا الشعب»[٤٠].

جاء الرد الفلسطيني على محاولات الالتفاف على حقه في تمثيل الشعب الفلسطيني قاطعاً. فقد ردت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على ما كان يجري لدفع الأردن إلى الواجهة السياسية في بيان جاء فيه:

«١ ـ ان الشعب الفلسطيني، في سائر اماكن تواجده، وحدة غير قابلة للقسمة أو التجزئة، والثورة الفلسطينية، كحركة تحرير وطني، تناضل منذ انطلاقها، من أجل تكريس هذه الوحدة وحمايتها...

«٥ ـ ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل شعبنا الشرعي والوحيد، ولا يحق لأي جهة، عربية أو دولية، ان تقرر أي خطوة تتعلق بمصيره وأرضه بمعزل عنها، كما نصت على ذلك [قرارات] قمة الجزائر»[٤٢].

ولخص السيد ياسر عرفات، في دعوته الى عقد قمة عربية عاجلة (قمة الرباط التي عقدت في وقت لاحق من ذلك التصريح ـ ١٩٧٤)، الوضع الذي كانت تُدفع إليه منظمة التحرير، وهو التنازل عن حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني: «انطلاقاً من خطورة الظروف التي تمر بها القضية الفلسطينية والتي تتكشف فيها المؤامرات على شعبنا العربي الفلسطيني... انني، باسم الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة واصراره على التمسك بحقه ووحدته الوطنية وكيانه ووجوده، أطلب... ضرورة الاسراع في عقد مؤتمر القمة العربي لمواجهة هذه التطورات... خاصة وان هنالك محاولات تجرى في الخفاء لوضع الأمة العربية أمام واقع جديد يمس جوهر وكيان ووجود الشعب الفلسطيني»[٤٣]. وكان صلاح خلف (أبو اياد) أوضح في تسمية الأشياء بأسمائها: «هناك محاولة تجرى الآن لتصفية الثورة الفلسطينية سياسياً وجسدياً. وهناك أيلول [سبتمبر] أسود آخر ينتظرنا في اكثر من مكان عربي. ويبدو أن القصد من تأجيل مؤتمر القمة العربي مرتبط باستمرار عملية فك الارتباط الأردني ـ الاسرائيلي»[٤٤]. ومعروف عرض كيسنجر الشهير في حينه على اسرائيل ومفاده، إما ان تتفاوضوا الآن مع حسين، او ستضطرون، لاحقاً، للتفاوض مع عرفات. وكان الأردن قد قدم إلى كيسنجر عرضاً حول فك الارتباط مع اسرائيل في مذكرة رسمية[٤٥].

لم تعد منظمة التحرير الفلسطينية ذلك الاطار الكسيح الذي فكرت الأنظمة العربية في أن تكونه عند انشائها لاحتواء «الانفعالات الفلسطينية». ولذا بدأ الصراع معها لاستبعادها «جسدياً وسياسياً» وذلك لسببين:

١ ـ الرفض الاسرائيلي المدعوم اميركياً لكل مقولة الشعب الفلسطيني «ان اسرائيل ترفض فكرة الأمة الفلسطينية، كما ترفض أن تكون المنظمة زعيمة لهذه الأمة... والدعم الأميركي للموقف الاسرائيلي من الفلسطينيين... يعني، أولاً، رفض فتح الباب امام احتمال تقرير المصير الفلسطيني وشرعية المنظمة»[٤٦].

٢ ـ القرار ٢٤٢ الذي قبلت به الدول العربية للتفاوض حول السلام مع اسرائيل، لا يقدم أي حل للقضية الفلسطينية، بما هي قضية سياسية، مما جعل التوفيق بين التوجه العربي والتوجه الفلسطيني معدوماً.

لكن المنظمة ـ المقاتلة كانت قد ارست أسس وجودها السياسي، وفرضت نفسها على